

## الوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي الثاني لـ "مجالات"

### حول سياسات الجوار الجنوبي

3-4 أيلول/سبتمبر 2019

غولدن تولىب المشتل، تونس

عُقد المؤتمر الإقليمي الثاني لـ "مجالات" حول سياسات الجوار الجنوبي في الثالث والرابع من أيلول/سبتمبر 2019 في غولدن تولىب - المشتل، تونس، بحضور 90 ممثل/ممثلة عن منظمات المجتمع المدني من بلدان الجوار الجنوبي والمنخرطة في الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي. وكان من بين الحاضرين ممثلون عن النقابات العمالية والحركات الاجتماعية ومنظمات الشباب والنساء ومنظمات حقوق الإنسان والتنمية.

قُسمت الندوة على يومين لتوفير مساحة لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة لمناقشة التطورات التي تؤثر عليهم على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وتحديد الأولويات والتوصيات الرئيسية المتعلقة بسياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة. تأتي الندوة في أعقاب دورة على مدار العام شملت حلقات العمل المواضيعية التي بدأت مناقشات حول عديد من المداخل المركزة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي والعدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والحكم وسيادة القانون والهجرة والأمن ومكافحة الإرهاب. وسيتم رفع التوصيات المتعلقة بالنتائج الواردة أدناه إلى المفوضية الأوروبية في المنتدى المدني في بروكسل يومي 2 و 3 ديسمبر 2019.

#### 1. العناصر الرئيسية التي تحدد التبدل الدولي والإقليمي وتأثيره على المنطقة الأورو-متوسطية

يبدو أنّ النظام التجاري الدولي الذي تم تصوره بعد الحرب الباردة كمخطط لخلق التنمية في طور الانهيار، بوجود ثلاث كتل تجارية مسؤولة عن معظم التجارة العالمية: الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وقد فقدت القواعد التي يلتزم بها هذا النظام فعاليتها حالياً، مما يؤدي إلى تشويه الأسواق التجارية والمالية - بسبب استقطاب التجارة - ووضع العالم في مواجهة أزمة مناخية هائلة. تعكس هذه المؤشرات الحجم الهائل لمستوى عدم المساواة والظلم الاجتماعي الذي يواجه بلدان المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الحروب والفقر والسياسات القائمة إلى تدفقات هجرة غير شرعية يتم التعامل معها بنهج أمني يغيب عنه احترام حقوق الإنسان. وبينما يُنظر إلى الهجرة كمشكلة، إلا أنه يجب اعتبارها حلاً: يعد المهاجرون مصدرًا لبلد الاستقبال الذي يواجه معدلات منخفضة للولادة وكبار السن، وللدولة التي يغادرونها. حتى مع اعتماد الأجندة 2030 التي تعالج هذه القضايا والاتفاق على مبدأ المسؤولية المشتركة لمعالجة هذه المشكلات - مع اختلاف العبء حسب البلدان - فإن السياسات المنفذة غير مناسبة وهناك نقص في الإرادة السياسية التي أبدتها قادة البلدان المتقدمة: تزايد الاستهلاك البشري، حيث تستهلك البلدان المتقدمة 27 طنًا من المواد للفرد، بينما تستهلك البلدان النامية 2 طن للفرد الواحد بشكل غير متناسق.<sup>1</sup>

يواجه الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، عددًا من الأزمات الهيكلية، وتقع الكثير من دول الاتحاد الأوروبي تحت وطأة الأزمات المالية العالمية الناجمة عن الانهيار المالي في العام 2008، حتى مع تنفيذ سياسات العلاج المؤقتة، وتوسّع فجوة عدم

<sup>1</sup> وفقًا لإحصاءات هدف التنمية المستدامة الثاني عشر حول نمط حياة الناس. <https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/goal-12/>

هناك تغيير ملحوظ في الوثائق الإستراتيجية التي تقوم بتطويرها المفوضية الأوروبية الجديدة والبرلمان، وخاصة الإطار المالي متعدد السنوات 2021-2027<sup>3</sup> الذي سيحدد ميزانية كل من أولويات الاتحاد وطريقة الإنفاق. وسيكون للتغيير في مجالات التركيز وتصنيفها الأثر الكبير على تدخلات المساعدات والتمويل في منطقة الجوار الجنوبي. كما قام البند السادس في الميزانية بإعادة تصنيف "الجوار والعالم"، بما في ذلك المساعدات الإنسانية والإنمائية في نفس الصندوق وتوحيد أداة التعاون الإنمائي التي سيتم استخدامها في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI). وسيكون الأخير الأداة الرئيسية للاتحاد الأوروبي للمساهمة في (1) القضاء على الفقر (2) تعزيز التنمية المستدامة (3) الرخاء (4) السلام والاستقرار، مع تغطية أموال المساعدات الإنسانية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ودعم البلدان والأقاليم الخارجية وأداة المساعدة ما قبل الانضمام. سيؤدي توحيد جميع هذه الأموال بموجب آلية واحدة إلى عواقب سلبية محتملة على فعالية صندوق حقوق الإنسان وآثار سلبية أخرى ذات أسباب عديدة. أولاً، تُدرج الأموال المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي الموجهة نحو موضوع البرنامج كعنصر مستقل وعنصر مواضعي، مما يقوض أهمية تبني نهج الموارد البشرية المتداخل لجميع المكونات والمواضيع. ثانياً، هناك تشكيك في ديناميات اتخاذ القرارات الديمقراطية بالمرونة الجديدة الممنوحة للمفوضية الأوروبية، حيث تتمتع بسلطة أكبر من البرلمان الأوروبي في هذه العملية، والتي يمكن أن تقلل من أهمية الجوار الجنوبي في تنفيذ أنشطة التعاون الخارجي. ثالثاً، يزيد الإطار المالي متعدد السنوات الأموال المخصصة للقطاع الخاص، مما ينسجم مع الدور الأكبر الممنوح لهذا القطاع باعتباره جهة فاعلة تنموية في الاتحاد الأوروبي، مما يستدعي الحاجة الملحة للعمل على المساءلة والشفافية والوصول إلى آليات المعلومات في دول الاتحاد الأوروبي وفي دول الجوار الجنوبي.

## 2. التحديات أمام المجتمع المدني على ضفتي المتوسط

يبدو المجتمع المدني في الضفة الشمالية أكثر تمتعاً بالحرية والمساحة على المستوى التشريعي ومن حيث الآليات الحالية لمشاركته في صنع القرار، مثل المبادرة المواطنة الأوروبية (ICE)<sup>4</sup> التي تتيح للجماعات المدنية الطلب من الاتحاد الأوروبي وضع التشريعات بشأن مسألة معينة. ومع ذلك - في الممارسة العملية - هناك تدهور ملحوظ في المساحة الممنوحة لهذا المجتمع المدني وهجوم ملحوظ على أهليته وعلى ضمانات الحماية التي كان يمتلكها ذات مرة: تقييد الوصول إلى الأماكن العامة وحق التجمع المقترن برد الفعل الأمني من الحكومة (الاعتقالات، هجمات الشرطة، استخدام القنابل المسيلة للدموع والأسلحة شبه المميتة في الاحتجاجات، إلخ...). على سبيل المثال، حظرت اليونان دخول الناشطين الألبان والأتراك دون أي تفسيرات؛ وفي فرنسا، تم استخدام حالة الطوارئ المُعلنة كذريعة لتخصيص وتقييد إقامة بعض الناشطين في مجال البيئة قبل 21COP. من ناحية أخرى، تُفرض عدة قيود على الاستقلال المالي لمنظمات المجتمع المدني وعلى وصولها إلى المعلومات، ما يؤدي إلى تقلص مساحتها: إجراءات التسجيل المعقدة، والقوانين التقييدية بشأن أصل الأموال، وقوانين الضغط التقييدية، وتخفيض الإعانات العامة للمجتمع المدني منذ العام 2012 في العديد من البلدان مثل أيرلندا، والمجر، وبلغاريا، والدنمارك، وفنلندا، وعدم وجود لوائح تضمن الوصول الكامل إلى المعلومات على المستوى الوطني حتى بوجود

<sup>2</sup> تقرير عدم المساواة العالمي <https://wir2018.wid.world/part-2.html>

<sup>3</sup> مقترح الإطار المالي المتعدد السنوات: ميزانية الاتحاد الأوروبي للمستقبل، [https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/communication-modern-budget-may\\_2018\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/communication-modern-budget-may_2018_en.pdf)

<sup>4</sup> <https://ec.europa.eu/citizens-initiative/public/initiatives/open>

على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، يتطور المجتمع المدني في بيئة معقدة ومتناقضة تحتوي عوامل متعددة تسهم في تقلص مساحته. تستخدم حالة الطوارئ ومقاربة مكافحة الإرهاب، التي تبنتها حكومات دول المنطقة وروج لها الاتحاد الأوروبي كوسيلة لمعالجة الهجرة، كأداة لإثارة العنف بين الحركات المدنية ومنظمات المجتمع المدني ووقف مسار الهجرة. ويؤدي اقتصاد الحرب السائد في بعض بلدان الصراع وما بعد الصراع إلى تمويل أطراف النزاع، ينتج سيقاً من اتخاذ إجراءات غير فعالة تجاه العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وغياب المساءلة. من ناحية أخرى، يفتقر المجتمع المدني في المنطقة إلى الدعم المالي الكافي والتشريعات ذات الصلة للسماح له بالعمل بشكل مستقل، بالإضافة إلى عدم وجود مساحة للحوار وآلياته داخل البلدان المذكورة ومع مؤسساتها وقطاعاتها الخاصة.

---

<sup>5</sup> <https://www.europarl.europa.eu/at-your-service/en/transparency/>

كان تركيز هذه المجموعة على تحديد التوصيات والأولويات المتعلقة بالمدخلين المختارين لهذا الموضوع لعام 2019: (أ) دور القطاع الخاص و (ب) سياسات التجارة والاستثمار في المنطقة.

1. توسيع الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأخرى ذات الصلة حول تقييم الحوار الجاري والسياسات والاتفاقات التجارية السابقة وأثارها على التنمية؛ من أجل اقتراح بدائل محددة تأخذ في الاعتبار المساواة والعدالة الاجتماعية وأولويات التنمية في بلدان الجوار الجنوبي. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء آلية منظمة لتقييم جميع الاتفاقات، بمشاركة اللجان الفنية المتخصصة واعتماد آلية تشاركية لجمع المعلومات من المراحل المبكرة من الاتفاقية.
2. تنظيم حوار منظم بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة الشريكة في الاتفاقات المبرمة (حاليًا تونس) ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية حول موضوعات تتعلق بأولويات هذه البلدان كجزء لا يتجزأ من مفاوضات الاتفاق، مثل الزراعة المستدامة وتنمية التقنيات الصناعية والقضايا المتعلقة بالسيادة الغذائية وغيرها، بالإضافة إلى العمل على تقييم الأثر المسبق للاتفاقيات التجارية لتقييم تماسكها مع السياسات الأوروبية الأخرى.
3. دعم برامج البحث والتطوير للتنمية المستدامة في دول الجوار الجنوبي، بناءً على الأولويات التي حددتها المنطقة، بالإضافة إلى دعم المعرفة والتبادل التكنولوجي كجزء من الاتفاقيات.
4. فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن اتفاقية التجارة الحرة المعمقة والشاملة مع تونس، والتوسع في اتفاقيات التجارة المتوقعة الأخرى مع دول المنطقة:
  - a. تجنب إزالة الحواجز الجمركية على السلع المدعومة داخليًا من قبل الاتحاد الأوروبي (مثل اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان والقمح) حتى يتم الاتفاق على مسألة الدعم الداخلي الأوروبي في منظمة التجارة العالمية في ضوء النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن التعريفات.
  - b. بالنسبة للحواجز غير الجمركية، تجنب استخدام المعايير والحصص مع أهداف الحمائية للسلع التي يُسمح لتونس بتصديرها (المنتجات الزراعية والصيدلانية بشكل رئيسي).
  - c. اعتماد معايير المراقبة الدولية، ومبدأ تكافؤ المعايير من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل - مماثلة لتلك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ على المعايير التي تضمن العمل اللائق.
5. إنشاء آلية ملزمة متعددة الأطراف يشارك فيها المجتمع المدني لرصد تأثير الاستثمار الخاص الأوروبي والشركات عبر الوطنية الأوروبية في بلدان الجوار الجنوبي، مع الانتباه إلى تكييف المعايير حسب أنواع الشركات وحجمها والقطاعات التي تستثمر فيها.
6. إنشاء آلية لمراقبة ومساءلة مؤسسات الأعمال الحالية والمستقبلية في مناطق النزاع في الجوار الجنوبي في مرحلة إعادة الإعمار، مثل ليبيا وسوريا.
7. العمل على تعزيز الشفافية والوصول إلى آليات المعلومات في بلدان الشراكة وعلى مستوى مكونات الاتحاد الأوروبي، لدعم آلية الرصد والمساءلة المشتركة.

#### ب. الهجرة والتنقل

رُكزت هذه المجموعة على تحديد التوصيات والأولويات المتعلقة بالمدخلين المختارين لهذا الموضوع لعام 2019: (1) الحماية الاجتماعية وحقوق المهاجرين (ب) مستوى مشاركة المجتمع المدني في المناقشات الثنائية حول القضية في المنطقة.

1. **مراجعة ميثاق مراكش العالمي حول الهجرة ومن ثم تطبيقه،** فهو يمثل خطوة إلى الوراء من الأحكام التي قدمتها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990،<sup>6</sup> لا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة وظروف احتجاز المهاجرين وإمكانية قيام الدول بالتراجع عن التدابير.
2. **على مستوى الحماية الاجتماعية ومكافحة استغلال العمال المهاجرين:** إنشاء آليات على مستوى الاتحاد الأوروبي لمراقبة وحماية القوى العاملة الموسمية في الجوار الجنوبي العاملة في أوروبا وفي المنطقة (المغاربة الذين يعملون في حقول الفراولة في اسبانيا، مثلًا).
3. **الالتزام بالاتفاقية الدولية لعام 1990 والعمل على إنفاذها تجاه الدول واتفاقيات منظمة العمل الدولية،** ولا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية 143 بشأن حق العمال المهاجرين، بالإضافة إلى مراجعة التزام الاتحاد الأوروبي لاتفاقيات المناخ وتنفيذها الفعال (أي ضمان المساواة في الحقوق بين المهاجرين واللاجئين والمواطنين، وضمان تجديد الإقامة وتغيير معايير سياسات التنظيم الاستثنائية).
4. **دعم برامج التعاون التي تستهدف التالي:**
  - a. وسائل الإعلام المجتمعية البديلة والسائدة في الجوار الجنوبي وفي أوروبا لتغيير الرؤية حول الهجرة.
  - b. البرامج الثقافية التي تشجع على تنقل الشباب والفنانين وغيرهم.
5. **إعادة إطلاق الحوار الثلاثي الأورو-متوسطي بين الاتحاد الأوروبي وحكومات الجوار الجنوبي والمجتمع المدني المستقل في المنطقة** (بما في ذلك النقابات العمالية المستقلة).
6. **تشجيع الدول الأعضاء على عدم تجريم التضامن وإنقاذ المهاجرين.**
7. **إنشاء صندوق استئماني يعالج بشكل خاص حماية المهاجرين والنازحين على أساس نهج سريع ومتكامل ومرن وقصير الأجل،** يختلف عن النهج الحالي الذي تروج له الصناديق الجارية مثل الصندوق من أجل أفريقيا أو MADAD.
8. **توسيع البرامج التي تسهل تنقل الشباب من الجوار الجنوبي للتعليم وبناء القدرات لتشمل الفئات المحرومة (مثل النساء والأشخاص في المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة).**
9. **إنشاء حوار حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في تبسيط إجراءات التأشيرة (مثل الأساس القانوني لاستخدام شركات معالجة التأشيرات).**
10. **تقييم نتائج اتفاقيات التعاون المفوضة وإعادة صياغة تلك الاتفاقيات عند الضرورة (تستهدف ممارسات المنظمات الدولية في المنطقة التي تحل أحياناً محل المجتمع المدني)، بالإضافة إلى إنشاء آلية شفافة.**
11. **دعم إنشاء لجنة تضم المجتمع المدني في المنطقة لمتابعة تنفيذ التوصيات.**

#### ج. الحوكمة وسيادة القانون

- زُكِّت هذه المجموعة على تحديد التوصيات والأولويات المتعلقة بالمدخلين المختارين لهذا الموضوع لعام 2019: (1) مكافحة الفساد (2) تقلص مساحة المجتمع المدني في المنطقة.
1. **الدعوة إلى تطبيق القوانين المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات في بلدان الجوار الجنوبي وإنشاء آلية موحدة مع المجتمع المدني لتحديد المكان الذي يتقلص فيه الفضاء.**
  2. **التمييز بين منظمات المجتمع المدني المستقلة والمنظمات الحكومية غير الحكومية وإنشاء آلية تقييم لتحديد المنظمات الحكومية غير الحكومية ووضع المعايير مع الخبراء من خلال عملية موضوعية - يتم تمثيلها على أنها وجهة نظر منظمات المجتمع المدني المستقلة.**
  3. **العمل على تبسيط إجراءات الوصول إلى تمويل الاتحاد الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني وخاصة المحلية منها، بالإضافة إلى العمل على تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني للإجابة على شروط عقود الاتحاد الأوروبي.**

<sup>6</sup> <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CMW.aspx>

4. إنشاء تمويل محدد لمنظمات المجتمع المدني الرئيسية المحلية لتجنب المنافسة مع منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية.
5. وقف تصدير الأسلحة وأدوات المراقبة إلى الجوار الجنوبي المستخدمة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني وإنشاء آلية متابعة لأصحاب المصلحة المتعددين مع المجتمع المدني بشأن هذه الأدوات.
6. مراجعة الاستراتيجيات والقوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي المبني على المقاربة الأمنية بشكل أساسي والنظر في تبني مقاربة جديدة تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان والتنمية المستدامة على وجه التحديد فيما يتعلق بالهجرة والنزوح.
7. مراجعة الآلية الحالية لحماية أفراد المجتمع المدني، بما في ذلك ضمان الوصول السريع إلى التأشيرة واللجوء للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.
8. اتخاذ إجراءات صارمة تجاه انتهاكات الحكومة الإسرائيلية و:
  - a. تقديم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني التي تتعرض للتجريم - بما في ذلك أعمال المقاطعة.
  - b. احترام اتفاقيات الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي ووقف علاقته الاقتصادية في المستوطنات الإسرائيلية.
9. تعزيز تنفيذ أدوات المراقبة المستقلة بمشاركة المجتمع المدني للاتفاقيات مع دول الجوار الجنوبي.

#### د. المناخ والعدالة الاجتماعية

رُكزت هذه المجموعة على تحديد التوصيات والأولويات المتعلقة ب(1) المقاربة السياسية التي سيتم تبنيها من أجل المناخ والعدالة الاجتماعية.

1. إنشاء نظام للعدالة البيئية لمعاقبة الجرائم البيئية التي تسببها الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات والاستثمارات المباشرة التي تؤثر على منطقة الجوار الجنوبي.
2. التركيز على تحويل المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل أكبر نحو العمل المناخي الأوروبي وبدرجة أقل نحو الأمن ومراقبة الحدود.
3. العمل على الحفاظ على البيئة المواتية للمجتمع المدني في أوروبا والمنطقة من حيث حرية تكوين الجمعيات والتظاهر والحصول على التمويل، من أجل حماية المدافعين عن العدالة المناخية وتجنب أي شكل من أشكال الفساد.
4. التركيز على تمويل المشاريع المرتبطة مباشرة بقضايا المناخ والبيئة والحفاظ على التزامها بتحقيق انتقال عادل إلى أوروبا متجددة 100٪، لا نووية، كفئة للغاية في استخدام الطاقة، وصفر وقود أحفوري بحلول العام 2030 في الجوار الجنوبي
5. اعتماد نظام لمنح شهادات القبول البيئي للقطاع الخاص، يهدف إلى الحد من الترخيص السهل للمشاريع الكبيرة والشركات التي لا تتعرض للمراقبة.
6. فرض تدابير الشفافية على الشركات متعددة الجنسيات من خلال شرط عرض الأثر الكربوني، ما يساعد على خلق التنافس بينها والحد من الانتقال نحو تحول بيئي أسرع.
7. إنشاء لجنة لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المجتمع المدني، وخاصة شبكات المناصرة البيئية من منطقة الجوار الجنوبي لمراقبة تنفيذ التوصيات.